

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الدفاع الوطني

قيادة الدرك الوطني

الإعذار الأول

طبقا للأحكام والشروط المحددة في المرسوم الرئاسي رقم 247-15 المؤرخ في

16/09/2015 المتعلقة بتنظيم الصفقات العمومية، وتفويضات المرفق العام، وتطبيقا للبنود التعاقدية

المحددة في العقد رقم 0083/2964 بتاريخ 20/07/2022، المتضمنة دراسة لإنجاز 80 مسكن

لفائدة مجموعة التدخل للدرك الوطني بولاية الوادي، المبرمة مع مكتب الدراسات شبيكة وليد، حيث

مقرها الاجتماعي حي 500 مسكن ولاية المسيلة، هذا الأخير يوجه له هذا الإعذار الأول بسبب عدم

احترامه للالتزامات التعاقدية.

على هذا الأساس، مكتب الدراسات شبيكة وليد مطالب بحل هذا المشكل

والوفاء بالتزاماتها، في أجل ثمانية (08) أيام إبتداءا من أول نشر في الصحف الوطنية أو النشرة الرسمية

لصفقات المعامل العمومي (ن.ر.ص.م.ع).

عند تجاوز هذا الأجل، سيتم تطبيق الإجراءات الردعية طبقا للقوانين السارية المفعول.